هذا بالنسبة لفترة الانتداب البريطاني، اما الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤، فقد تم فيها حرمان الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في العمل السياسي المستقل، وبالتالي لم تكن لهم هيئاتهم السياسية او الصحفية، او المؤسساتية الخاصة والمستقلة او، بعبارة أدق، لم يكن لهم في هذا شيء كثير. وقد عاشوا مرحلة الاغتراب، والشتات، لذا فان معظم وثائق هذه الفترة موجودة لدى الدول العربية المضيفة، وبشكل خاص في لبنان وسوريا ومصر والاردن. وقد استمرت هذه الحال حتى بروز منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤، واعتراف جامعة الدول العربية بها. ومنذ تأسيسها، بدأت ملامح الشخصية الفلسطينية، تتوضح عبر خط متصاعد. وقد انعكس ذلك على نشاطات المنظمة وتم تأسيس مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت سنة ١٩٦٤ وكان له دور السبق في تأسيس اول ارشيف فلسطيني بالمعنى العلمي، ثم برزت الصحافة الفلسطينية بتنوعها وغزارتها وتم تأسيس «الارشيفات» الخاصة بها.

الوثائق الفلسطينية: الغزارة، الاصالة.

وقبل الغوص في مراحل التجربة الفلسطينية في مجال التوثيق والتعرض من خلالها الى محاولة التوصل الى صيغة اساسية مستقبلية، لابد من اثارة موضوعة، هي من اهم الموضوعات المتعلقة بالمجال التوثيقي الفلسطيني، والاشارة، مبدئياً، الى خصوصية هذه الموضوعة ضمن اطار الخصوصية الفلسطينية بشكل عام. وهذه الموضوعة تكمن في التساؤل التالي: ما هي الوثيقة الفلسطينية، او ما الذي يمكن اعتباره وثيقة، وما الذي لا يمكن اعتباره وثيقة؟ ولهذا التساؤل ما يبرره في سياق التجربة السياسية الفلسطينية، خاصة في الفترة التاريخية ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥، وذلك، نظراً لفرادة المادة المدونة، ولخلو بعضها، او حتى معظمها، من المعنى السياسي القادر على تحديد الموقف السياسي، بل أن معظمها جاء لاغراض تكتيكية آنية، مما يعقد عمل التوثيق، ويؤدي، بدوره، الى تضليل الباحث. ولا غرابة في ذلك، اذا اخذنا هذه الخصوصية ضمن اطارها العام في الخصوصية الفلسطينية.

إن فقدان النظام السياسي المركزي من شأنه ان يؤدي الى تعددية مراكز القرار في داخل الهيئة السياسية الواحدة احياناً، مما يؤدي الى تعدد التغيير السياسي ويعطي الوثائق السياسية التابعة للجبهة الواحدة تنوعاً تكتيكياً، ويكفي ان نقوم، في تجربة سريعة، بمحاولة رسم خط بياني محدد لمواقف الجبهة (كذا) ازاء النظام (كذا) خلال السنوات الخمس الاخيرة مثلا. اذ لو فعلنا هذا لوجدنا تقلبات في الرأي لا حصر لها. وما ينطبق على النظام السياسي ينطبق، ايضاً، على الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، او غيرها. لذا، فان تحديد ما هي الوثيقة السياسية هو امر في غاية الاهمية للبدء بأي عملية توثيقية جدية. ومن الناحية النظرية، فان الوثيقة هي «كل مدون يعطينا صورة، او جزءاً من صورة، للتجمع البشري وكل ما يحيط به كونيا في زمان ومكان معينين[١]. اما على صعيد الارشيف الصحفي، فيمكن تعريفه «بمجموعة المواد الاعلامية والثقافية المختارة والمجمعة سواء كانت هذه المواد قصاصات وصوراً ونشرات وكتيبات وخرائط ومراجع أو مواد سمعية وبصرية، وما شابه ذلك، على ان تكون هذه المواد منظمة ومرتبة بشكل يسهل الوصول اليها وحفظها واسترجاعها، ضمن ترتيب وتصنيف تلك المواد وفق خطة او نظام بحيث يسهل الرجوع اليها عند الحاجة»[٢]. ووفقاً لتعريف محجوب مالك، فان التوثيق هو: «مالا يمكن الاستغناء عنه لاثبات حقوق الجماعات والافراد او الدولة ذاتها، كما انه لا يمكن الاستغناء عن الوثائق التي تحمل معلومات او حقائق عن ذلك الجهاز، والتي خلقت لاغراض ادارية، ولكنها يمكن ان تستعمل في الدراسات التاريخية والاقتصادية وغير ذلك من العلوم الانسانية[٣].

ومن الناحية العملية، وفي اطار الموضوع الفلسطيني، فلا بد لنا من التعرض الى اشكال الوثائق منذ بداية الفترة العثمانية حتى الوقت الراهن بمحاولة اولية للتوصل الى تعريفات خاصة بالوثيقة والوثيقة الارشيفية والارشيف.

الوثائق الرسمية:

وهذه تشمل. وفقا للاصطلاح المتفق عليه، «كافة الوثائق الصادرة عن الاجهزة الحكومية ذات الصفة التشريعية او التنظيمية، مثل الاوامر والمراسيم والقرارات والمعاهدات والاتفاقات والانظمة والتعليمات واللوائح ونحوها، وتسمى بالوثائق العامة (General Documents)[٤]. ووفقا لهذا الاصطلاح، امتازت الوثائق الرسمية